

التأمين المصرفي وأثره في الشمول التأميني والمالي

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يُعد التأمين المصرفي ظاهرة عالمية حضارية، وهو أحد التغيرات المهمة التي شهدتها البيئة المالية العالمية، حيث تسعى كل شركة من شركات التأمين والبنوك إلى تطبيقها لزيادة حصتها في السوق، والحصول على مصدر دخل إضافي؛ وبهدف تطبيق مفهوم الاشتغال المالي والتأميني الذي يمكن توضيح مفهومه بأنه الوصول إلى منتجات التأمين المناسبة، وبأسعار معقولة، واستخدامها من قبل المحرومين من خدمات التأمين، أو الذين يعانون نقص خدمات التأمين مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض (البنك المركزي الأردني)، فقد أدى اعتماد التأمين المصرفي إلى قيام البنك ليس فقط بتقديم خدماته المصرفية التقليدية، ولكن تقديم الأنشطة المالية التي تسهم في تعويض بعض الخسائر وتنويع مصادر الدخل.

تتفق البنوك وشركات التأمين مع بعضها البعض على توزيع منتجات التأمين من خلال الشراكة الاستراتيجية، حيث لا تُخاطر البنوك، بل تقدم منتجات التأمين مقابل رسوم، وتترك تطوير المنتجات لشركة التأمين، ولكن تدريجياً بدأت البنوك في تحمل المخاطر والتوزيع الكامل على الرغم من حقيقة أن التطبيق لا يزال يواجه بعض المشاكل.

مشكلة الدراسة:

تركز مشكلة الدراسة بشكل أساسي على كيفية بناء تصور لمنتجات التأمين التي تقدمها البنوك، وما المنتجات الأكثر قبولاً لدى العملاء، وما نماذج التأمين المصرفي المستخدمة في الأردن؟ وهل هناك آفاق واعدة للتأمين المصرفي في الأردن، وهل ساعد التأمين المصرفي في إتاحة الشمول المالي والتأميني للشرائح المستهدفة؟ وعليه تتبع مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الآتي:

هل التأمين المصرفي يؤثر على الاشتغال المالي والتأميني؟

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مفهوم التأمين المصرفي والإجراءات التي يجب أن تُطبق لتحسين الشُّمول المالي وتحسين الأداء المشترك بين شركات التأمين والمصارف.
2. معرفة وتحديد أهم معوقات وصعوبات التأمين المصرفي في الأردن، ووضع الحلول والسُّبل الكفيلة لإزالتها.
3. إيجاد طرق وقنوات جديدة لتسويق نشاط التأمين المصرفي عبر المصارف لما تمتاز به هذه المصارف من انتشار واسع في المناطق الجغرافية كافة.

الأهمية:

تُعد هذه الدراسة من الدِّراسات الأردنية المهمة والأولى من نوعها في مجال: نشاط التأمين المصرفي، ومعوقاته، وأثره في الاشتغال المالي، إذ يشهد الأردن نشاطاً اقتصادياً متمثلاً بمنح القروض للمواطنين، وهذا مرتبط بتسويق وثائق التأمين على حياة المقترضين، كما تساعد الدراسة في إنشاء تحالفات جديدة بين شركات التأمين والمصارف، وابتكار تغطيات تأمينية حديثة وفعالة لاستقطاب الشرائح المُستهدفة من العملاء؛ لكي تعود بالربح وزيادة الحصة السوقية لشركات التأمين والمصارف.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الاشتغال المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

المتغير المستقل: التأمين المصرفي متمثلاً ب: عدد فروع البنوك، وعدد نقاط البيع، وعدد أجهزة الصراف الآلي.

الفرضيات:

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسة التي سيتم اختبارها من خلال هذه الدراسة، وهي:

الفرضية الصفرية (العدمية) الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي (متمثلاً ب: عدد فروع البنوك، وعدد نقاط البيع، وعدد أجهزة الصراف الآلي) في الاشتغال المالي (متمثلاً بمجموع الأقساط)، ويتفرع عنها:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد فروع البنوك في الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد نقاط البيع في الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد أجهزة الصراف الآلي في الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

التعريفات الإجرائية:

التأمين المصرفي:

هو أحد السبل التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية عبر المصارف التي تستند إلى الثقة المتبادلة بين المصرف وعملائه؛ للتعاون بين شركات التأمين والمصارف للحصول على منتج جديد في الأسواق يتمثل بتقديم خدمات تأمينية مصرفية للعميل نفسه في آنٍ واحد. (عزمي: 2007:76).

القطاع المصرفي:

يقدم عدد من المؤسسات المالية مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، وخاصة: الإقراض، والتوفير، والمدفوعات، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها، كما يُعرف القطاع المصرفي بأنه منشآت تقبل النقود كودائع، وتحترم طلبات مودعيها في سحبها، وتمنح القروض، أو تستثمر الودائع الزائدة (خضر أبو العينين، وجبر هشام، واللوزي سليمان أحمد).

شركات التأمين:

هي الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح لتقديم خدمة التأمين لعملائها مقابل دفع أقساط تأمينية مقابل هذه الخدمة (سالم رشدي سيد، والتأمين، والمبادئ والأسس والنظريات).

الاشتغال المالي:

أن تُتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبّي احتياجاته بسهولة ويسر، وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم

بالمسؤولية والاستدامة (البنك الدولي، والشُّمول المالي عامل رئيس في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء).

الاشتغال التأميني:

الوصول إلى منتجات التأمين المناسبة وبأسعار معقولة واستخدامها من قبل المحرومين من خدمات التأمين أو الذين يعانون نقص خدمات التأمين، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض. (البنك المركزي الأردني، ودائرة الرقابة على أعمال التأمين).

البنك المركزي: هو المصرف المركزي للمملكة الأردنية الهاشمية مملوك للحكومة الأردنية.

يبلغ رأس ماله الحالي ثمانية وأربعون مليون دينار أردني.

خلف مجلس النقد الأردني الذي كان قد أسس عام 1950م.

شكّل المصرف بناء على قانون المصرف المركزي الأردني الصادر عام 1950م، وبدأ نشاطه 1 تشرين الأول 1964م.

يقوم المصرف بمهام عدة، من أهمها: إصدار أوراق النقد، والمسكوكات، والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.

وهو يدير محافظة المملكة الرسمية من العملات الأجنبية، كما يقوم بترخيص البنوك وفروعها، ويراقب البنوك المرخصة، وهو المصرف الذي يقدم الخدمات المصرفية للحكومة والمؤسسات العامة، بما في ذلك حفظ الودائع، وفتح الحسابات (البنك المركزي الأردني).

عدد نقاط البيع:

يُشار إلى عدد نقاط البيع غالبًا على أنها نقاط خدمة؛ لأنها ليست فقط نقاط بيع، إنما هي أيضًا نقاط مراجعة أو طلب للعميل (James Dyson Foundation).

الإطار النظري

المبحث الأول: التّأمين المصرفي:

يُعد التّأمين المصرفي ظاهرة عالمية حضارية، وهو أحد الاستراتيجيات المهمة التي تسعى إلى تطبيقها أسواق التّأمين في العالم كافة؛ بهدف رفع مستوى الإنتاج والمبيعات، لذلك فإن التّأمين المصرفي هو أحد السبل التسويقية الحديثة للخدمات التّأمينية عبر المصارف التي تستند إلى الثقة المتبادلة بين المصرف وزبائنه، والتعاون بين شركات التّأمين والمصارف؛ للحصول على منتج جديد في الأسواق يتمثل بتقديم خدمات (تأمينية مصرفية) للزبون نفسه في آن واحد، مما تقدم، نستطيع أن نُعرّف التّأمين المصرفي بأنه عبارة عن استراتيجية المصرف التي تقضي ببيع منتجات التّأمين عبر شبكة فروعه. (قبلي ونقماري، 2015).

أولاً: معوقات التّأمين المصرفي:

تنقسم معوقات التّأمين المصرفي إلى قسمين:

1. المعوقات الخارجية للتّأمين المصرفي:

هي تلك المعوقات الموجودة في البيئة الخارجية للمؤسسة المصرفية والتّأمينية التي تؤثر في نشاط التّأمين المصرفي، وتعيق نموه وانتشاره، ومن أهمها: (مقطش، 2017):

- معوقات قانونية وتشريعية:

إنّ القوانين والتشريعات المتعلقة بنشاط التّأمين المصرفي تُعد من أهم العوامل التي لها تأثير حقيقي في انتشار وتطور هذا النشاط، حيث إن لكل بلد من بلدان العالم قوانين وتشريعات تختلف عن قوانين وتشريعات البلدان والدول الأخرى.

- معوقات تنظيمية ورقابية:

إن الأنظمة غير الكافية، وكذلك قلة وجود مؤسسات مالية تراقب وتنظم وتشرف على عمل كل من المؤسسات المالية ذات الصلة بالتّأمين المصرفي (شركات التّأمين والمصارف)، أو أن دورها ليس فعالاً بالدرجة التي ينبغي أن يكون لمعالجة المستجدات في تطور ونمو أي نشاط يتولد من خلال: التحالف، والتكامل، والتعاون بين أي مؤسستين ماليتين اللتين تؤديان إلى تكوين صورة ضبابية للأنشطة المشتركة المقدمة من قبلها.

- معوقات اقتصادية وسياسية تتعلق بمستوى دخل الفرد:

إن من أحسن الظروف التي تجعل عجلة التقدم الاقتصادي تدور وتحقق أفضل النتائج هو وجود استقرار اقتصادي وسياسي وأمني جيد، تتمثل المعوقات الاقتصادية

بالأوضاع التي يمر بها البلد، إذ تشكل عائقًا صعبًا أمام نمو وتطور نشاط التأمين المصرفي.

- الوعي وثقافة التأمين لدى جمهور المواطنين:

واحد من أهم أسباب عزوف الناس عن اقتناء وثائق التأمين المختلفة هو نقص الوعي التأميني لديهم.

- الوازع والمعتقد الديني:

مما لا شك فيه أن للوازع الديني على اختلاف المعتقدات تأثيرًا في سلوكيات الأفراد، فالكثير من الناس يرى أن بعض الخدمات التأمينية وخاصة ما يتعلق بتأمين الأشخاص، ك: التأمين على الحياة مُحَرَّم أو شبه مُحَرَّم؛ نظرًا للوازع الديني الذي يعتقد به الكثير منهم بالاعتماد على فتاوى بعض رجال الدين.

2. المعوقات الداخلية للتأمين المصرفي:

هي تلك المعوقات الموجودة في البيئة الداخلية للمؤسسة المالية التي تؤثر في نمو نشاط التأمين المصرفي، وتحد من تقدمه وتطوره، ومن هذه المعوقات الآتي: (عدنان، 2016):

- العلامة التجارية والسمعة:

تعد العلامة التجارية والسمعة للمؤسسات المالية من أهم العوامل التي تؤثر في تطور ونمو التأمين المصرفي، أما صورة شركات التأمين والمصارف، فهي ما تزال ضبابية من قبل الزبون، فالجمهور لا يزال يعتقد أن المصرف وشركة التأمين توفران مظلة تتم إزالتها عند حدوث الخطر، ويرجع هذا أساسًا إلى عدم وجود اتصال حقيقي بين المصرف وشركة التأمين.

- الوسائل التقنية والتكنولوجيا:

من الضروري عند تحسين إدارة عمليات نشاط التأمين المصرفي ربط نظام معلومات المصرف الخاص بالزبائن مع نظام معلومات شركة التأمين الشريكة؛ لسهولة الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها الطرفان، لكن أغلب المصارف وشركات التأمين لا تمتلك نظام معلومات مشتركًا فعالًا ومتطورًا، مما يجعل نقل المعلومات فيما بينها أمرًا صعبًا.

- الخبرة التأمينية والتدريب لدى موظفي المصارف:

إن نجاح المصارف في تنفيذ استراتيجيات نشاط التأمين المصرفي بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير كوادر عمل بشرية عالية التأهيل تتمتع بخبرة جيدة ومعززة بتقنيات معاصرة.

- الحوافز البيعية للمختصين بنشاط التأمين المصرفي:

إن من بين المعوقات التي قد تعرقل نمو وانتشار نشاط التأمين المصرفي هو قلة وتدني الحوافز البيعية للكاردر المسؤول على تسويق وترويج وبيع وثائق التأمين عبر المصارف لكل من المؤسستين الماليتين ذات العلاقة، فكلما كانت هناك حوافز تشجيعية للقائمين على هذا النشاط بمستوى جيد، كانت هناك رغبة من قبل الجهاز البيعي في الإبداع والتصرف بأسلوب يجعل الزبون سعيداً عند اقتنائه وثائق التأمين.

المبحث الثاني: الشُّمول المالي:

يُعرّف الشُّمول المالي بأنه: تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل: عادل، وشفاف، وبتكاليف معقولة.

ويشير مصطلح الشُّمول المالي إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء أكان الأفراد والأسر أم المؤسسات بصرف النظر عن مستوى الدخل- على الخدمات المالية التي يحتاجونها لتحسين حياتهم. (عواطف وأنيس، 2021).

أولاً: أهداف الشُّمول المالي:

يهدف الشُّمول المالي إلى تحقيق الأهداف الآتية: (بن قيدة وبوعافية، 2018):

1. تعزيز وصول فئات المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية؛ لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها؛ لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

2. تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

3. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل؛ بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

4. أصبح الشُّمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لوضع السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في أنحاء العالم.

ثانياً: أهمية الشُّمول المالي:

يساعد إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي في: (مليكة، 2019):

1. تسهيل القيام بالمعاملات اليومية، بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها.

2. حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص في إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح، وبناء رأس المال العامل.
3. تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات في الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.
4. التخطيط ودفع النفقات المتكررة، مثل: الرسوم المدرسية.
5. إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة، مثل: حالات الطوارئ الطبية، أو الوفاة، أو السرقة، أو الكوارث الطبيعية.
6. تحسين مستويات المعيشة بشكل عام.

المبحث الثالث: الشُّمول التَّأميني:

وهي تعني الوصول إلى نظام تأميني شمولي وعادل تتوافر فيه مختلف مقومات الاستمرار يقدّم منافعه لكل الأجيال، ويواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن استراتيجية المؤسسة قائمة على الشُّمولية الاجتماعية والوصول بمظلة الضَّمان إلى كلِّ عامل ومواطن، إذ إن جميعَ الشركاء في إنجاح مؤسسة الضمان بصفتها مؤسسة وطنية رائدة تُعنى بتأمين حياة كريمة لشريحة واسعة من المواطنين والعاملين على أرض المملكة كون الشُّمول بالضمان يعد حقاً أصيلاً. (سعدوني، 2022).

المبحث الرابع: الشُّمول المالي والتَّأميني:

يُعد الشُّمول المالي واحدة من أهم الأولويات الوطنية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس، حيث تمت بلورة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، وتسهم في تطويرها هيئة مراقبة التَّأمينات الاستراتيجية الوطنية للشُّمول المالي، فالشُّمول المالي هو واحد من مكونات المحور للاستراتيجية الوطنية للشُّمول المالي والاحتياط الاجتماعي، كما يُطأق أن التَّأمين الشُّمولي يُسمى: "التَّأمين الاقتصادي" الذي يهدف إلى حماية الأبناء والآباء على حد سواء في حالة وفاة المأمّن، والمشاركة في المصاريف الطبية في حالة الاستشفاء، أو أيضاً تغطية المحلات التجارية أو السكنية ضد الحريق وأضرار المياه، ويشمل التَّأمين الاقتصادي العديد من الابتكارات للمساعدة في فهم المنتجات وتبسيط الاشتراك والتعويض السريع، من هنا، فإن الشُّمول المالي والتَّأميني هو العمل على تيسير الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع باستخدام وتقديم المنتجات والخدمات المالية من قبل شركات التَّأمين بـ: أسعار معقولة، وعدل، وشفافية بدلاً من الحصول عليها من خلال القنوات المالية غير الرسمية. (سمير، 2016).

أولاً: التحديات التي تواجه التأمين المصرفي لزيادة الشُّمول المالي، وهناك العديد من التحديات التي تواجه التأمين المصرفي لزيادة الشُّمول المالي، والتي يمكن تلخيصها في الآتية: (الاتحاد المصري للتأمين، 2022):

- زيادة الوعي التأميني وتشجيع تنويع المنتجات التأمينية بما يتناسب مع جميع شرائح المجتمع وبصفة خاصة المشروعات الإنتاجية والخدمية والعمل على الترويج لهذه المنتجات، بحيث يصبح هذا القطاع فاعلاً في مجال تحويل المدخرات إلى استثمارات؛ بهدف المساهمة في تمويل النمو الاقتصادي المستهدف من جانب الدولة.

- العمل على توفير خدمات تأمينية أكثر جذباً للطبقات الأكثر فقراً، وإدراج التأمين متناهي الصغر ضمن برامج خدمات شركات التأمين مع تحفيز الشركات على فتح فروع في مختلف المحافظات بما يدعم المشروعات متناهي الصغر للحصول على الخدمات التأمينية مع توفير الوعي التأميني للمشروعات متناهي الصغر، مما سيكون له الأثر الإيجابي في تطور النشاط.

- العمل على النهوض بالتأمين الطبي، وتقديم خدمات تأمينية تُغطي مخاطر الصحة أشمل وأعم من التأمين الصحي.

- أهمية التعاون والتنسيق الدائم مع الهيئة العامة للرقابة المالية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية عبر البنوك كقناة تلبي احتياجات العملاء المتعاملين مع المؤسسات المصرفية.

- أهمية حصول شركات التأمين على تصنيف ائتماني يُعطي قوة للشركة الحاصلة عليه، ويجذب أنظار المؤسسات متعددة الجنسيات للتعامل معها.

خامساً: أثر التأمين المصرفي في الأردن في الشُّمول المالي والتأميني:

تعمل المؤسسات في الأردن على توفير خدمات تأمينية أكثر جذباً للطبقات الأكثر فقراً، وإدراج التأمين متناهي الصغر ضمن برامج خدمات شركات التأمين مع تحفيز الشركات على فتح فروع في مختلف المحافظات بما يدعم المشروعات متناهي الصغر للحصول على الخدمات التأمينية مع توفير الوعي التأميني للمشروعات متناهي الصغر، مما سيكون له الأثر الإيجابي في تطور التأمين بعمل تعزيز لمبدأ الشُّمول المالي من خلال محاور عدة تتلخص في الآتي: (بوزانة وحمدوش، 2021):

- زيادة الأدوات المالية، واستحداث ما هو غير موجود منها في السوق المحلية.

- تغطية المهن المتخصصة بالتعاون مع النقابات المعنية.

- تطوير الصناديق الخاصة والمعاشات بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث يوجد عدد من الصناديق المتميزة.

- تنظيم العلاقة في مجال التأمين المصرفي.

- تفعيل التأمين متناهي الصغر.

- تغطية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير قواعد ونظم الرقابة على التأمين.

- تطوير قواعد المنافسة وتفعيل ميثاق شرف المهنة بين الشركات.

الدّراسات السابقة

أولاً: الدّراسات العربية:

دراسة علاء عبد البلداوي وإياد القيسي (2018) معوقات التأمين المصرفي وأثرها في تحليل النسب لشركات التأمين "دراسة تطبيقية على شركات التأمين العراقية".

وهدفت هذه الدّراسة إلى التعرف على مفهوم التأمين المصرفي والإجراءات التي ينبغي أن تُتبع وإمكانية تطبيقها وتطوير أساليب نشاط التأمين المصرفي والعمل على إيجاد طرق جديدة لتسويقه، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدّراسة أنه بالرغم من النجاح الذي يحققه نشاط التأمين المصرفي للقطاع المالي إلا أن هناك معوقات تحدّ نموه وتطوره، وإن هذا النشاط شمل فقط التأمين على حياة المقترضين، ولا يوجد تشريع أو قانون مركزي من قبل السلطات فيما يخص تحديد تعاملات شركات التأمين مع المصارف، ودراسة بيل قبلي ونقماري سفيان، 2012، الصناعة التأمينية، واقع قطاع التأمينات وإعادة التأمين – تجارب الدول –

هدفت هذه الدّراسة إلى توضيح وإبراز واقع التأمين المصرفي في الجزائر، ومدى ملاءمة الظروف العامة والخاصة للاقتصاد الجزائري لتطور هذا النوع من الأنشطة، وتمت الإشارة إلى العوامل المساعدة في نموه وتطوره .

دراسة بريش عبد القادر وحمو محمد (2008) آفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التأمين المصرفي وتوضيح مزايا وعيوب تقديم البنوك لمنتجات تأمينية وما متطلبات ممارسة صيرفة التأمين، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

ما زالت الأراضية القانونية غير واضحة فيما يتعلق بإمكانية توسيع وتطوير الصيرفة التأمينية، وعدم مواكبة البنوك الجزائرية للمستجدات المالية والمصرفية، والتحول حول تبني فلسفة الصيرفة الشاملة، ونقص الوعي والثقافي لدى المجتمع الجزائري، وإن السوق التأمينية تتميز بشبه احتكار من طرف البنوك وشركات التأمين، أما دراسة **عدنان سعد (2016) بعنوان: "التأمين عبر المصارف في الأردن"**، فقد هدفت إلى توضيح أنواع التأمين المصرفي في الأردن، وكيف يتم تسويق المنتج ومزايا التأمين المصرفي والتعليمات والضوابط التي تحكم أعمال التأمين المصرفي في الأردن. ومن الدراسات الأجنبية:

Puja Dua, Namita Sahay,O.S.Deol, Bancassurance model and its impact on Financial Inclusion, Revie (2016):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة إمكانات وأفاق التأمين المصرفي لتوقع التأثير الكلي للتأمين المصرفي إن وجد على زمن الشمول المالي في الهند، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك مجالاً هائلاً لمفهوم التأمين المصرفي، وسوف يلعب دوراً حيوياً مهماً لنمو وازدهار القطاع المالي، أما دراسة **Edah Chepkoech, Jane Omwenga** ،

Effects of Bancassurance on Performance of Insurance Firms in Kenya, (2015)، فقد هدفت إلى تناول مفهوم التأمين المصرفي وتأثيراته في

أداء شركات التأمين في كينيا، حيث سعى إلى إظهار كيف أثر التأمين المصرفي في هذه الجوانب المالية لشركات التأمين، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات شهدت زيادة في المبيعات أدت بدورها إلى زيادة ربحية شركات التأمين وانتشار ووصول العملاء في أنحاء العالم، علاوة على ذلك، يؤدي اعتماد التأمين المصرفي إلى خفض التكاليف التشغيلية لهذه الشركات، بينما كانت دراسة **(Elias and Simon, 2020)**:

"Bancassurance in Africa Avenue for Insurance Inclusion" قد

هدفت إلى مراجعة تطورات التأمين المصرفي للكشف عن التحديات المسؤولة عن التقدم البطيء في إفريقيا، وتكوّن مجتمع الدراسة من شركات التأمين والبنوك في الأسواق الأوروبية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برمجية SPSS وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد ومعامل كرونباخ ألفا، توصلت الدراسة إلى أن التحديات التي واجهتها البنوك وشركات التأمين في أثناء تنفيذ نظام التأمين المصرفي في إفريقيا، ووجود الكثير من الوسطاء للتأمين فضلاً عن العديد من الوسطاء والوكلاء لشركات التأمين غير المسجلين، وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة وإعادة تشكيل نظام التوزيع لبيع التأمين في إفريقيا، **(Dudin, في حين أن دراسة (2017):**

“Financial Inclusion as A Strategy for Enhanced Economic Growth and Development”

النمو الاقتصادي في نيجيريا، تكوّن مجتمع الدّراسة من المصارف في نيجيريا، وتمثلت عينة الدّراسة من 8 مصارف في نيجيريا، اعتمدت الدّراسة: المنهج التحليلي، والقياس الكمي، واستعمال تقنية الانحدار المربع الأدنى العادية، توصلت النتائج إلى أن الائتمان لنسبة القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، وعليه أوصت هذه الدّراسة بأنه لا ينبغي تعميق جهود الشّمول المالي من خلال تعزيز تقديم الائتمان إلى القطاع الخاص فحسب، ولكن ينبغي تعزيز الإطار التّظيمي من أجل ضمان تخصيص الموارد واستعمالها بكفاءة وفعالية، لكن دراسة (Yorulmaz,

“Essays on Global Financial Inclusion” (2016) هدفت إلى البحث في

بناء مؤشر مركب ومقياس واسع النطاق ومتعدد الأبعاد للشّمول المالي يمكن استعمالها في التقييم بسهولة والاستفادة من الوصول إلى الأسواق المالية، تكوّن مجتمع وعينة الدّراسة من: مؤسسات التمويل الأصغر، ومكاتب البريد، وذلك من أجل تحليل تأثيرها بالفقر والتمويل الإسلامي، وتحليل مدى إمكانية قدرة الوصول إلى الخدمات المالية، توصلت الدّراسة إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع تميل إلى أن تحتل المرتبة الأولى في الشّمول المالي، في حين أن البلدان المتوسطة وذوي الدخل المحدود يبدو أن لديها معدلات منخفضة من الشّمول المالي، وعليه أوصت هذه الدّراسة بإجراء المزيد من الدّراسات التي تبحث في أبعاد الشّمول المالي في الأسواق المالية، أما دراسة

“Financial Inclusion Indicators in Poland” (2013, Gatnar) فقد

هدفت إلى البحث في العديد من المؤشرات التي تقيس مستويات الشّمول المالي في بولندا، ويتم احتساب المؤشرات على أساس البيانات التي تم جمعها مع إحصائيات نظام الدفع للبنك الوطني البولندي، ومقارنة قيم المؤشرات الخاصة بدولة بولندا مع باقي الدول الأخرى، تكوّن مجتمع وعينة الدّراسة من: البنك الوطني البولندي، والسلطة المالية لتقديم الخدمات المالية، والمكتب الإحصائي المركزي، والجمعية المصرفية البولندية، استخدمت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدّراسة إلى اقتراح صيغة جديدة لمؤشر قياس الشّمول المالي وأداة لتشخيص حالة المقارنات بين دول العالم مع وجود قيود هي نقص في البيانات الإحصائية الدولية المتاحة حول الشّمول المالي في بولندا، وعليه أوصت هذه الدّراسة بضرورة الاستفادة القصوى من مؤشرات الشّمول المالي من خلال متابعة عمليات الرصد والتقدم، والتوسع في تقديم الخدمات المالية، وكذلك تشخيص أوجه القصور والضعف في سير عمل القطاع المصرفي.

ثالثاً: ما يميز هذه الدّراسة عن الدّراسات السابقة:

تتميز هذه الدّراسة في كونها من أولى الدّراسات في الأردن التي تناولت مفهوم التّأمين المصرفي والإجراءات التي يجب أن تُطبق على أرض الواقع لتحسين الشّمول

التأمين والمالي، وبدوره يسهم في تحسين الأداء المشترك لشركات التأمين والمصارف، ومعرفة وتحديد أهم معوقات وصعوبات التأمين المصرفي في الأردن، ووضع الحلول والسبل الكفيلة لإزالتها لإيجاد طرق وقنوات جديدة لتسويق نشاط التأمين المصرفي عبر المصارف لما تمتاز به هذه المصارف من انتشار واسع في المناطق الجغرافية الأردنية كافة، ويضاف إلى ذلك تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها نقطة انطلاق للباحثين للتوسع في مفهوم التأمين المصرفي.

منهجية الدراسة

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الأردني، بينما تناولت عينة الدراسة (9) من البنوك التجارية، وثمان شركات من شركات التأمين.

ثانياً: مصادر جمع المعلومات:

ركزت عملية جمع البيانات اللازمة لإجراء وتحليل متغيرات الدراسة على المصادر الثانوية التي شملت تقرير دائرة مراقبة أعمال شركات لدى البنك المركزي الأردني والتقارير والبيانات المالية الصادرة عن البنوك التجارية وشركات التأمين.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

في هذه الدراسة تم استخدام الأساليب القياسية لتحليل البيانات، وقت تمثلت هذه الأساليب بالآتي:

- (1) الإحصاء الوصفي: تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي في هذه الدراسة ك:
الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري.
- (2) اختبار التوزيع الطبيعي.
- (3) اختبار مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- (4) اختبار تحليل الانحدار.

ثالثاً: نموذج الدراسة:

عند إجراء اختبار أثر التأمين المصرفي على الشُّمول التَّأميني والمالي تبين أن هذا الأثر يمكن وصفه من خلال نموذج انحدار خطي متعدد، وذلك حسب المعادلة الآتية:

$$X_{it} + e_{it} + Y_{it} = a + A_{it} + B_{it}$$

حيث أظهرت نتائج النموذج أن المعادلة على النحو الآتي:

حيث إن:

A, B, X = المتغيرات المستقلة: (التأمين المصرفي: عدد فروع البنوك, وعدد نقاط البيع, وعدد آلات الصراف الآلي).

$Y =$ المتغير التابع (الشُّمول التَّأميني والمالي: مجموع أقساط التَّأمين).

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإحصاء الوصفي:

جدول (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
LnBA	11.9096015	15.710079	13.976483	.841627
LnNBB	5.30202	5.513901	5.364126	.054629
LnATM	5.980348	6.327880	6.183730	.099918
LnPOS	8.56898	9.458011	9.145240	.201707

النتائج الوصفية للمتغير المستقل:

يبين الجدول (1) أن الوسط الحسابي للمتغير المستقل التَّأمين المصرفي (BA) قد بلغ (13.976483)، وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (.841627)، وهذه النتيجة تدل على أن القيم تبتعد عن المتوسط بمقدار (.841627)، كما تراوحت قيم التَّأمين المصرفي ما بين (11.9096015 إلى 15.710079).

النتائج الوصفية للمتغيرات التابعة:

يبين الجدول (1) أن الوسط الحسابي للمتغير التابع الأول عدد فروع البنوك في الأردن (NBB) للبنوك الأردنية قد بلغ (5.364126)، وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (.054629)، وهذه النتيجة تدل على أن قيم عدد فروع البنوك في الأردن (NBB) تبتعد عن المتوسط بمقدار (.054629)، كما تراوحت قيم عدد فروع البنوك في الأردن ما بين (5.30202 إلى 5.513901).

يبين الجدول (1) أن الوسط الحسابي للمتغير التابع الثاني عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) للبنوك الأردنية قد بلغ (6.183730)، وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما

مقداره (0.099918)، وهذه النتيجة تدل على أن قيم عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) تبتعد عن المتوسط بمقدار (0.099918)، كما تراوحت قيم عدد أجهزة الصراف الآلي في الأردن ما بين (5.980348 إلى 6.327880).

يبين الجدول (1) أن الوسط الحسابي للمتغير التابع الثالث أنظمة نقاط البيع (POS) في الأردن قد بلغ (9.145240)، وتنحرف القيم عن الوسط الحسابي بما مقداره (2.01707)، وهذه النتيجة تدل على أن قيم أنظمة نقاط البيع (POS) تبتعد عن المتوسط بمقدار (2.01707)، كما تراوحت قيم أنظمة نقاط البيع في الأردن ما بين (8.56898 إلى 9.458011).

4-1-2 اختبار التوزيع الطبيعي:

يهدف هذا الاختبار إلى المساعدة في التعرف على متغيرات الدراسة موزعة طبيعيًا أو لا، حيث تم استخدام اختبار الالتواء والتفطح (Skewness and Kurtosis)، وذلك يساعد في اتخاذ الأحكام على متغيرات الدراسة، حيث ينص هذا الاختبار على أن تكون قيم الالتواء (Skewness) محصورة بين (± 1.96) وقيم التفطح (Kurtosis) محصورة بين (± 3) .

جدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي:

	Skewness	Kurtosis
BA	- 0.125	0.837
NBB	1.248	1.545
ATM	- 0.523	- 0.715
POS	- 0.894	1.373

يشير الجدول (2) إلى أن جميع المتغيرات التابعة: (عدد فروع البنوك في الأردن، NBB، وعدد أجهزة الصراف الآلي ATM، فضلاً عن أنظمة نقاط البيع POS)، والمتغير المستقل (التأمين المصرفي BA) كانت قيم الالتواء (Skewness) لها محصورة بين (± 1.96) ، كما أن قيم التفطح (Kurtosis) محصورة بين (± 3) ، ولذلك فإن المتغيرات توزعت توزيعًا طبيعيًا.

3-1-4 اختبار مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛ وذلك لمعرفة قيمة الارتباط بين تلك المتغيرات، حيث اتفقت معظم الأدبيات الإحصائية على ألا ترتفع قيمة الارتباط بين أي متغيرين عن 80%، وفي حال كانت قيمة الارتباط أكبر من الحد 80% يلتزم حذف أحد المتغيرين أو زيادة فترة الدراسة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

جدول (3) اختبار مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

	LnBA	LnPOS	LnNBB	LnATM
Pearson Correlation LnBA	1.000	.715	.691	.551

يبين الجدول (3) أن جميع قيم الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت أقل من 80%، حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط (71%) بين المتغيرين (أنظمة نقاط البيع والتأمين المصرفي)، وهذا يدل على سلامة البيانات لمتغيرات الدراسة من مشاكل التداخل الخطي بين المتغيرات.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد فروع البنوك على الشُّمول التَّأميني والمالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

جدول (4) تحليل الانحدار الخطي للنموذج الأول:

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.737	0.140	33.833	0.000
	LnBA	0.045	0.010	4.487	0.000

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد فروع البنوك على الشُّمول التَّأميني والمالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

يبين الجدول (4) أن قيمة الدلالة $\text{Sig.} = 0.000$ ، وبلغت $B=0.045$ التي تشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتأمين المصرفي على الشُّمول المالي (مقاساً بعدد فروع البنوك في الأردن)، وبالتالي، نرفض الفرضية الصفرية التي تنصُّ على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد أجهزة الصراف الآلي على الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتأمين المصرفي على الشُّمول التَّأميني والمالي (مقاساً بعدد فروع البنوك في الأردن).

الفرضية الرئيسية الثانية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد أجهزة الصراف الآلي على الشُّمول التأميني والمالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

جدول (5) تحليل الانحدار الخطي للنموذج الثاني:

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.269	0.296	17.821	000.0
	LnBA	0.065	0.021	15.5	0.005

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد أجهزة الصراف الآلي على الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

يبين الجدول (5) أن قيمة الدلالة $\text{Sig.} = 0.005$ ، وبلغت قيمة $B=0.065$ التي تشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتأمين المصرفي على الشُّمول المالي (مقاساً بعدد فروع الصراف الآلي)، وبالتالي، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتأمين المصرفي على الشُّمول المالي (مقاساً بعدد فروع الصراف الآلي)". ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتأمين المصرفي على الشُّمول المالي (مقاساً بعدد فروع الصراف الآلي).

الفرضية الرئيسية الثالثة:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد نقاط البيع على الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

جدول (6) تحليل الانحدار الخطي للنموذج الثالث:

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	6.751	0.500		13.494	0.000
	LnBA	0.171	0.036	0.715	4.795	0.000

a. Dependent Variable: LnPOS

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد نقاط البيع على الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

يبين الجدول (6) أن قيمة الدلالة Sig.= 0.000، وبلغت قيمة B=0.171 التي تشير إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتأمين المصرفي على الشُّمول المالي (مقاساً بأنظمة نقاط البيع)، وبالتالي، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ للتأمين المصرفي متمثلاً بعدد نقاط البيع على الشُّمول المالي متمثلاً بمجموع الأقساط.

ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتأمين المصرفي على الشُّمول المالي (مقاساً بأنظمة نقاط البيع).

ثالثاً: النتائج:

1. وجود أثر إيجابي للتأمين المصرفي على الشُّمول التَّأميني والمالي (مقاساً بعدد فروع البنوك في الأردن) الذي تمثل بالأثر الإيجابي وبعلاقة طردية بينهما، فقد لاحظنا تطور مفهوم التَّأمين المصرفي في الأردن بشكل أوسع وأشمل وبشكلٍ عملي أكثر من كونه نظرياً، وزادت الحاجة إلى فروع أكثر للبنوك لتغطي أكبر مساحة جغرافية تخدم المؤمن لهم، والنشاط الأبرز للبنوك شمل بشكل واضح التَّأمين على حياة المقترضين، ولم يشمل لغاية الآن بشكلٍ واسع الوثائق الفردية لزيائن المصرف.

2. وجود أثر إيجابي للتأمين المصرفي على الشُّمول التَّأميني والمالي (مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي) الذي تمثل بالأثر الإيجابي وبعلاقة طردية بينهما، وبالنظر إلى النتيجة السابقة، فقد ازداد عدد فروع البنوك، وبالتالي، ازدادت أعداد أجهزة الصراف الآلية، وبدوره غطى مساحه جغرافيّة أوسع، ويبرز هنا ضعف دور شركات التَّأمين بخصوص تعزيز وإبراز مفهوم الشُّمول التَّأميني عبر البنوك التجارية، ومرد هذا الضعف يعود إلى حداثة التجربة وقلة المعرفة باحتياجات الفئات المستهدفة.

3. وجود أثر إيجابي للتأمين المصرفي على الشُّمول التَّأميني والمالي (مقاساً بأنظمة نقاط البيع)، وهذا ظهر جلياً بزيادة عدد البنوك الوطنية (الأردنية) وفروع البنوك الأجنبية، فازداد عدد أفرعها، وبالتالي، ازدادت نقاط البيع والتوزيع التَّأميني والمالي، مع ذلك كله نجد أن مستوى الأرباح لشركات التَّأمين لم يصل إلى المستوى المأمول، وذلك لتدني العروض الموجهة لذوي الدخل المنخفض وقنوات التوزيع الحالية محدودة وذات التكلفة العالية.

رابعاً: التوصيات:

1. نظراً للعلاقات الطردية بين التأمين المصرفي والشمول التأميني والمالي، كما ذكرنا سابقاً، نوصي باستحداث وإنشاء قسم خاص للتأمين المصرفي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بشركات التأمين ومنتجاتها التأمينية وإدراجه ضمن الهيكل التنظيمي للبنوك كونه نشاطاً كبيراً يقدم خدمات مهمة وحيوية لفئة كبيرة من جمهور المؤمن لهم؛ وذلك لتنظيم التعامل بين المصرف وشركة التأمين بشكل أكثر سلاسة.

2. في حالة ازدياد أعداد أفرع البنوك، وبالتالي، أجهزة ATM التي من الممكن أن يؤدي إليها ازدياد التأمين المصرفي، ويصبح من الضروري الاعتماد على تطوير التقنية التكنولوجية التأمينية والمصرفية، والاهتمام بالثورة التقنية، وذلك بإدخال الوسائل الحديثة والمعلوماتية في العمل التأميني والمصرفي، كما يسهم أيضاً في تفعيل وتطوير قطاع التأمين الذي ما زال يعاني ضعف الأداء واستنزاف موارده؛ نتيجة الظروف التي مرت بها الأردن وتحديداً في العقدين الأخيرين.

3. نوصي أيضاً بزيادة خطوط التواصل والتنسيق مع القطاع المصرفي والطلب من البنك المركزي الأردني كسلطة نقدية بضرورة إشراك الكادر المصرفي المسؤول على نشاط التأمين المصرفي في البنوك الأردنية في دورات تدريبية تتعلق بالثقافة التأمينية، وخاصة التي تخص نشاط التأمين المصرفي لكسب الخبرات والمهارات التأمينية، وتلافي الأخطاء التي قد تحدث عند بيع وثائق التأمين المصرفي للزبائن لتنعكس بالتالي على تشجيع وتفعيل توجه شركات التأمين والمصارف على تسويق وثائق التأمين عبر المنافذ المصرفية التي لن تنعكس بالإيجاب على القطاع المصرفي الأردني فقط، بل تسهم في توعية المجتمع على وجه العموم من قبل المصارف بالخدمات التأمينية المقدمة في أفرع البنوك تجب تنمية المعتقدات والإدراك الثقافي لدى الأفراد تجاه شركات التأمين.